الأمم المتحدة

A/C.3/68/SR.35

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
2 December 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس المؤقت: السيد تافروف ..... (بلغاريا)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

13-54022X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/68/487)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/68/56، A/68/176، A/68/177، A/68/185، A/68/207، A/68/208، A/68/209، A/68/210، A/68/201/Add.1 و A/68/211، A/68/224، A/68/225، A/68/256، A/68/261، A/68/262، A/68/268، A/68/277، A/68/279، A/68/283، A/68/284، A/68/285، A/68/287، A/68/288، A/68/289، A/68/290، A/68/292، A/68/293، A/68/294، A/68/296، A/68/297، A/68/298، A/68/299، A/68/301، A/68/304، A/68/323، A/68/345، A/68/362، A/68/382 و A/68/382/Corr.1، A/68/389، A/68/390، A/68/496، A/68/542، A/68/546 و A/68/931)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/68/276، A/68/319، A/68/331، A/68/376، A/68/377، A/68/392، A/68/397، A/68/503؛ A/C.3/68/3)

١ - **السيدة أستياساريان أرياس** (كوبا): قالت إنه لا يمكن إزالة العقبات التي تحول دون ممارسة حقوق الإنسان إلا من خلال الحوار القائم على المعايير الدولية وميثاق الأمم المتحدة، دون فرض المعايير المزدوجة. وينبغي بذل المزيد من الجهد للقضاء على ما يتسم به النظام الدولي الجائر من الفقر المدقع والأمية وانعدام فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والغذاء. ونظرا للأزمة العالمية الراهنة، فإنه ينبغي أن يكون البشر، ولا سيما المرأة، في مركز عمليات التنمية، وينبغي تعزيز الحكم الدولي الرشيد للحيلولة دون أن تصبح دول الجنوب تعتمد على المعونة.

٢ - وذكرت أن حكومتها تعارض المبادرات الانتقائية ضد البلدان النامية لتعزيز مصالح الهيمنة لبعض الدول. وينبغي معالجة جميع مسائل حقوق الإنسان من خلال الاستعراض الدوري الشامل الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان، دون تمييز أو تسييس. وقدمت حكومتها تقريرها الثاني في إطار هذا الاستعراض في شهر شباط/فبراير ٢٠١٣، وأظهرت توصيات الدول المشاركة في الحوار التقدم الذي أحرزته كوبا في مجال حماية حقوق الإنسان. وكررت تأكيد استعداد حكومتها للتعاون مع المكلفين بجميع ولايات الأمم المتحدة التي أنشئت على أساس غير تمييزي وامتثالا لمدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في مجلس حقوق الإنسان، على الرغم من سياسة العداء والحصار المفروض من الولايات المتحدة الذي يعتبر من أعمال الإبادة الجماعية، ومختلف الحملات الإعلامية الشرسة المعادية لكوبا.

٣ - وأفادت بأن ممثلي الدول الكبرى يقومون في اجتماعات اللجنة، باتهام العديد من البلدان بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان كما لو كانوا في محكمة من محاكم التفتيش. وتتجاهل بعض الدول الغربية الانتهاكات التي صدمت العالم، مثل السجون والرحلات الجوية السرية والخطف والوضع القانوني المثير للجدل لما يسمى المقاتلين غير الشرعيين، ومعسكرات الاعتقال وآلاف عمليات القتل خارج نطاق القضاء التي تنفذ باستخدام طائرات بدون طيار، في محاولة للتعتيم على مسؤوليتها التاريخية والحالية عن الجرائم التي لا تزال دون عقاب. وينبغي أن يكشف الستار عن النفاق والسياسات غير الشرعية التي تعزز مصالح تلك

الدول. وينبغي أن يكون احترام حقوق الإنسان والتنوع والحق في تقرير المصير هي المبادئ التي تحكم عمل المجتمع الدولي. وأي محاولة لتفكيك هذا الإرث من خلال فرض نماذج الرأسمالية الشمالية تعد انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان.

٤ - **السيدة دالي** (تونس): قالت إنه نظرا لتشابك الاقتصاد بالأمن والديمقراطية والسلم الاجتماعي، فإن العامل الاقتصادي ضروري لبناء مجتمعات متماسكة وديمقراطية ومستقلة قادرة على الصمود في وجه تقلبات الاقتصاد العالمي، كما إنه لا بد من ضمان الكرامة الإنسانية واحترام الحقوق والحريات الأساسية. ولهذا السبب، فإن من الضروري إدراج حقوق الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ينبغي أن تهدف إلى تحقيق العدالة، والحد من الفقر، ومكافحة التمييز والإقصاء وكفالة العيش الكريم للجميع.

٥ - وذكرت أن تونس تمر بمرحلة جديدة لبناء مجتمع تعددي وديمقراطية حقيقية من خلال مشاركة مختلف التيارات والمكونات السياسية وممثلي المجتمع المدني والمنظمات الوطنية في عملية صياغة دستور جديد للبلاد. وقد تصدرت مسألة تكريس حقوق الإنسان والحريات العامة أولى الاهتمامات بما يتماشى مع تطلعات الشعب التونسي. وقد تجسد ذلك من خلال قانون العفو العام عن السجناء السياسيين وإدراج مبدأ المناصفة بين المرأة والرجل في عضوية المجلس التأسيسي وانضمام تونس إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومصادقتها على البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعلى اتفاقية مناهضة التعذيب، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٦ - وأفادت بأن تم وضع استراتيجية جديدة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي تركز على الحد من البطالة والحد من التفاوت بين الجهات. وهناك حاجة على الصعيد الدولي، إلى تضافر جهود المجتمع الدولي لإنشاء آلية حكومية دولية للحد من البطالة بين الشباب، تحت إشراف الجمعية العامة. وتلتزم حكومتها أيضا بالحد من الهجرة غير الشرعية من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول الأوروبية المجاورة.

٧ - وأضافت أنه على الرغم من أن الشعب التونسي يعول على قدراته الذاتية لاستكمال الانتقال الديمقراطي، فإنه يدعو المجتمع الدولي إلى دعمه خلال تلك العملية، التي تمثل فرصة تاريخية لتحقيق آماله المشروعة في العدالة الاجتماعية والعيش الكريم، على الرغم من التحديات. ولا مجال لاستبعاد أحد من مسيرة التنمية، بغض النظر عن موقعه أو حالته؛ ولا بد من زيادة تضافر الجهود الدولية لتحقيق التنمية العادلة والمستدامة.

٨ - وختمت كلامها بالقول إنه حرصا من وفدها على تعزيز الآليات الدولية الكفيلة بتكريس الحقوق والحريات الأساسية، فقد اقترح مبادرة تتعلق بإنشاء محكمة دستورية دولية تخول للجميع اللجوء إليها في حال خرق المعايير العالمية والحريات العامة والديمقراطية وحقوق الإنسان ويدعو المجتمع الدولي لمساندة هذه المبادرة.

٩ - **السيد الديحاني** (الكويت): ندد بالممارسات الاستيطانية الإسرائيلية غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، واستمرار انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني من خلال فرض قيود على حركته ومصادرة أراضيه وهدم منازله ومواصلة احتجاز الآلاف في السجون وفرض الحصار على قطاع غزة. وتمثل هذه الإجراءات انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واتفاقية جنيف الرابعة. ومن واجب المجتمع الدولي وقف هذه الانتهاكات وإجبار القوة القائمة بالاحتلال على تطبيق التزاماتها طبقا لقرارات الشرعية الدولية. وتعرب الكويت عن

تأييدها الكامل لتوصيات المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، الواردة في الوثيقة A/68/376، وتحث الدول على دعم مشروع القرار A/HRC/22/L.43 حول ”حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير“.

١٠ - وأعرب عن إدانة بلده للمجازر التي ارتكبت بحق الشعب السوري واستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وشدد على أهمية دور الأمم المتحدة في السعي للتوصل إلى وقف أعمال العنف وتأمين المساعدات الإنسانية للأعداد الكبيرة من النازحين واللاجئين في الجمهورية العربية السورية والدول المجاورة. ورحب بقرار الأمين العام بعقد المؤتمر الثاني للمانحين في الكويت في مطلع عام ٢٠١٤، الذي يأمل في أن ينجح في حشد الجهود الدولية لتخفيف معاناة الشعب السوري. وينبغي عقد مؤتمر جنيف الثاني في أقرب وقت ممكن لمساعدة الشعب السوري على تحقيق الانتقال السلمي إلى الديمقراطية.

١١ - وأفاد بأن وفده ملتزم بتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز التعاون الدولي لضمان الإدماج التام لحقوق الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢ - **الآنسة التميمي** (قطر): قالت إن حكومتها قد خطت خطوات حثيثة في تعزيز حقوق الإنسان، حيث صادقت على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة كما انضمت إلى العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وعلى المستوى الحكومي، تم إنشاء مكاتب لحقوق الإنسان في وزارات الداخلية والخارجية والعدل، والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة. وعلى الصعيد غير الحكومي، تم إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، والمؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر، ومؤسسة صلتك، التي تهدف إلى تطوير الأوضاع الاقتصادية للشباب في المنطقة العربية، ومؤسسة أيادي الخير نحو آسيا، التي تهدف إلى توفير التعليم للجميع في المنطقة الآسيوية. وقد استطاع مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، الذي أنشئ مؤخرا في قطر، أن يكتسب بروزا داخل المنطقة العربية من خلال تزايد الطلب على التدريب والتوثيق في أعقاب التغيرات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية.

١٣ - وذكرت أن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في فلسطين قد أبرز الانتهاكات التي ارتكبت ضد الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك إجراءات الاعتقال والاحتجاز غير القانونية والإذلال والاستخدام المفرط للقوة، وأوصى بأن تتخلى إسرائيل عن سياساتها التي تؤدي إلى حرمان الفلسطينيين من حصتهم المشروعة من موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما في الجمهورية العربية السورية، فإن هناك مؤشرات متزايدة على أن النظام السوري يرتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مما أدى إلى نزوح الملايين من المدنيين، ويمكن أن يؤدي إلى عواقب اقتصادية وسياسية واجتماعية وخيمة على سورية والدول المجاورة. وقد استمرت معاناة الشعب السوري لأكثر من عامين؛ وتجاوزت انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري أسوأ التوقعات، وجعلت البلد ساحة للإرهاب والدمار. ويجب على جميع أطراف النزاع الامتثال الصارم للقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتخاذ جميع التدابير الرامية لحماية حقوق الإنسان للشعب السوري.

١٤ - **السيد بيدرسن** (النرويج): قال إن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية هو جريمة مروعة لا بد من محاسبة المسؤولون عنها. ويجب على جميع

الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، أن تضع حدا لانتهاكات حقوق الإنسان وعمليات القتل والانتهاكات، والسماح بعمليات الإغاثة الإنسانية لمساعدة الملايين من اللاجئين والنازحين في البلد. وترحب حكومته بالجهود التي تبذلها الدول المجاورة لمساعدة اللاجئين من الجمهورية العربية السورية.

١٥ - وذكر أن حماية حرية التعبير والخصوصية قد أصبحت قضية مهمة من قضايا حقوق الإنسان في ضوء التطورات التكنولوجية التي سهلت رصد الاتصالات، وغربلتها، وفرض الرقابة عليها وإعاقتها. ويتعرض الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيون للمراقبة التعسفية على نحو متزايد. ويجب احترام معايير حقوق الإنسان في الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك في المسائل المتعلقة بأمن الدولة؛ بيد أن تطبيق المعايير الدولية العامة، أدى إلى تحديات يتعين على المجتمع الدولي التغلب عليها.

١٦ - وأفاد بأن الدول، في إطار الإعلان المتعلق بحق الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا ومسؤوليتهم عن ذلك لعام ١٩٩٨، مسؤولة عن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن هؤلاء المدافعين يتعرضون للتهديد والعنف في كثير من الأحيان. وتتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان بوجه خاص للتمييز المنهجي، ولا يزال العديد من الانتهاكات ضد المرأة على وجه التحديد دون عقاب، ويتعرض أولئك الذين يعملون على التصدي لانتهاكات الشركات للاضطهاد بشكل متزايد.

١٧ - وأضاف أن الأقليات الدينية عرضة بصفة خاصة لانتهاكات الحق في حرية الدين أو المعتقد ويقعون ضحايا لخطاب الكراهية والتمييز في العديد من البلدان. ويتعين على المجتمع الدولي أن يزيد من التركيز على مكافحة التمييز والعنف على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية، ويجب مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة والتحيز والتعصب. ويتعين على الحكومات مكافحة خطاب الكراهية والتنميط السلبي، ليس من خلال الرقابة ولكن من خلال الحجة والنقاش.

١٨ - وأردف أن الزيادة في عدد ولايات مجلس حقوق الإنسان وطلبات الدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تؤدي إلى اتساع الفجوة بين التوقعات والموارد المالية. ويدعو اتكال المفوضية المتزايد على التبرعات للقلق البالغ. وحث جميع البلدان على كفالة حصول المفوضية على ما يكفي من الموارد حتى تظل مستقلة.

١٩ - **السيد رويداز** (شيلي): قال إن حكومته قد استقبلت زيارة الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري في عام ٢٠١٢ وزيارة المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب في تموز/يوليه ٢٠١٣. وهي ترحب بتوثيق التعاون الذي تم في السنوات الأخيرة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وقدم المعهد الوطني لحقوق الإنسان في شيلي تقارير تكميلية في إطار الاستعراض الدوري الشامل وكان ممثلا في الوفد الشيلي لدى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١٢ ولدى لجنة القضاء على التمييز العنصري في عام ٢٠١٣.

٢٠ - وذكر أن المدافعين عن حقوق الإنسان يمثلون جانبا أساسيا من النهج القائم على الحقوق، وأن منظمات المجتمع المدني تطالب عن وجه حق بأن تكون مشاركة الحكومات والمؤسسات الدولية ذات مغزى وأن تتم مساءلتها على نحو فعال. وتوافق حكومته على توصية المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في تقريرها المقدم إلى

الجمعية العامة (A/68/262) بأنه ينبغي إشراك المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في المناقشات حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقامت حكومته ردا على تزايد عدد أعمال الترهيب ضد المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة، بتأييد قراري مجلس حقوق الإنسان ٢١/٢٤، بشأن تعزيز مكانة المجتمع المدني، و٢٤/٢٤ بشأن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان. كما سعت حكومته إلى تحسين البيئة التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني في الجمعية العامة عن طريق تعزيز تحسين المعايير والممارسات الجيدة. واعتمدت قانونا بشأن مشاركة الجمعيات والمواطنين في الإدارة العامة، وذلك بهدف ضمان قيام مجتمع ديمقراطي يعزز الشفافية.

٢١ - وأضاف أن المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار قد أكد في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة (A/68/345) أن العدالة الانتقالية أمر أساسي في بناء الثقة ورأس المال الاجتماعي. وينبغي زيادة القدرات والمساءلة في مؤسسات الأمن والعدالة، وإدراج العدالة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٢ - وأردف أن حكومته توافق على الاقتراح الذي تقدم به المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد في تقريره المرحلي المقدم إلى الجمعية العامة (A/68/290) بأنه ينبغي مراعاة المنظور الجنساني في البرامج الرامية إلى تعزيز وحماية حرية الدين. وقد تطوعت لاستضافة اجتماع في عام ٢٠١٤ لمراقبة تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٦، بشأن مكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس على أساس دينهم أو معتقدهم.

٢٣ - **السيد وانغ مين** (الصين): قال إن المساعي العالمية من أجل حقوق الإنسان تواجه مجموعة من التحديات في عالم يشهد تغيرات عميقة ومعقدة. وتواجه البلدان النامية صعوبات شاقة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق فعالية الحق في التنمية. وفي المناطق التي تتسم بعدم الاستقرار والتراعات، لا تزال كفالة حق الناس في الحياة والتنمية تمثل نضالا طويلا وشاقا. ولا يزال التمييز على أساس الدين أو اللون أو الجنس والعرق مصدر قلق في جميع أنحاء العالم، ولا يزال يتعين التصدي بفعالية للعديد من القضايا التقليدية لحقوق الإنسان.

٢٤ - وذكر أن هناك اتجاها مستمرا لتسييس قضايا حقوق الإنسان، نظرا لأن بعض الدول تواصل فرض المعايير المزدوجة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وليس هناك ”نهج واحد يناسب الجميع“ لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ ويتعين على البلدان الغربية أن تحترم مساعي البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان النامية، في كفالة حقوق الإنسان على أساس الظروف الوطنية الخاصة بها احتراما كاملا. ويتعين عليها أن تفعل ذلك من خلال الحوار البناء والتعاون مع البلدان النامية، بدلا من المواجهة السياسية.

٢٥ - وأفاد بأنه يجب على المجتمع الدولي، في إطار العمل المشترك بشأن قضايا حقوق الإنسان والتعامل مع الخلافات، أن يمتثل امتثالا صارما لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والحفاظ على السلام ومعارضة العدوان، وتعزيز المساواة ومعارضة سياسات القوة. ويجب تجنب محاولات بعض البلدان لخلق الأزمات الإنسانية تحت ستار التدخل الإنساني؛ وينبغي لجميع الدول أن تتعامل مع بعضها البعض في معالجة قضايا حقوق الإنسان، على قدم المساواة، وعلى أساس من الشمولية والثقة المتبادلة.

٢٦ - وأضاف أنه ينبغي بذل الجهود لكفالة إيلاء الاهتمام على قدم المساواة لجميع حقوق الإنسان. إذ أن بعض البلدان تقوم عمدا بإبراز الحقوق السياسية والمدنية وتتجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قصد أو غير قصد، على الرغم من ابتلاء كثير من أنحاء العالم بالحرب والفقر والجوع.

٢٧ - وأردف أنه يجب احترام اختيار كل بلد بشأن مسار تنمية حقوق الإنسان. وقد ثبت مرارا وتكرارا أنه يجب أي بلد أن ينطلق من الحقائق الخاصة به وأن يعتمد على جهود حكومته من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويتعين أن يقتصر دور القوى الخارجية على مجرد الدعم. ويتعين على المجتمع الدولي أن يحترم حاجة البلدان النامية لتحديد أولويات الحق في الحياة والتنمية احتراما كاملا، وأن يمدها بالمساعدة التقنية ويعينها على بناء قدراتها. والأهم من ذلك، يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تبدي الإخلاص في سياساتها والوفاء بتعهداتها للمساعدة الإنمائية الرسمية بكل صدق، وأن تزيد الدعم المالي والتقني للبلدان النامية، وتساعدها على إعمال الحق في التنمية بصورة فعالة.

٢٨ - ومضى يقول إنه ينبغي معالجة الخلافات في مجال حقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون. فسياسات القوة لا تخدم مبدأ الديمقراطية؛ ولا فرض الضغوط يؤدي إلى وجود ثقافة تنمية حقوق الإنسان. والواقع أن الدول تختلف في نظمها الاجتماعية، وفي مستويات تنميتها، وفي تقاليدها الدينية وأيديولوجياتها، وينبغي لها أن تعمل معا لتعزيز القضية الدولية لحقوق الإنسان.

٢٩ - واستطرد أن الصين قد اعتمدت من جانبها مسارا اشتراكيا لتنمية حقوق الانسان، بما يعكس الواقع الخاص بها، مع احترام حقوق الإنسان وحمايتها باعتبارها من مبادئ الحوكمة الدستورية. وينعم البلد حاليا بنمو اقتصادي سريع، وبتحسينات هامة في مستويات المعيشة وتقدم مطرد في تطوير الديمقراطية وسيادة القانون. وهو يعمل على النهوض بحقوق الإنسان بطريقة مخططة جيدا وثابتة وشاملة.

٣٠ - وأشار إلى أن حكومته تشارك بنشاط في تبادل الآراء والتعاون بشأن حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. وتحافظ على التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان والآليات الخاصة التابعة لها، وتقوم كل عام بإجراء حوار ومشاورات بشأن حقوق الإنسان مع ما يقرب من ٢٠ دولة أخرى. وأشار إلى أن حكومته على استعداد لاستقبال الزيارة التي سيقوم بها الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، وتوجه الدعوة إلى المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، والمقرر الخاص المعني بحق الإنسان في المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، وإلى الخبير المستقل المعني بالآثار المترتبة على الدول من جراء الديون الخارجية وغيرها من الالتزامات المالية الدولية فيما يتعلق بالتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لزيارة الصين في عام ٢٠١٤.

٣١ - واختتم كلامه بقوله إنه لا يوجد بلد يتمتع بسجل مثالي في ميدان حقوق الإنسان. ولا يزال من الممكن تحسين الوضع في الصين، التي ترحب في هذا الصدد بالاقتراحات والانتقادات التي توجه لها بحسن نية والتي تراعي واقع البلد. بيد أن قيام بعض الدول الغربية بتوجيه الاتهامات والتهجم على سجل حقوق الإنسان في الصين غير مبرر وغير مفيد. ويتمثل هدفها الحقيقي في تغيير النظام السياسي في الصين وإعادة توجيه مسار تنميتها، الذي لا تزال حكومتها ملتزمة به التزاما راسخا، والذي سوف يثبت تفوقه بمرور الزمن.

٣٢ - **السيد إميليو** (قبرص): قال إنه بعد مضي ٣٩ عاما على الغزو التركي، يتواصل احتلال أكثر من ثلث بلده وسط الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات

الأساسية. وتبلغ نسبة النازحين في قبرص من مجموع سكانها أعلى نسبة في جميع أنحاء العالم. وقد ساعدت اللجنة المشتركة بين الطائفتين المعنية بالمفقودين على استخراج رفات أكثر من ٤٠٠ شخص من المفقودين من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك والتعرف عليها وإعادتها، وتقوم حكومته بمساعدة اللجنة في عملها. ولكن مهمة تحديد مصير المفقودين تتجاوز نطاق اللجنة. وقد أكد كل من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والأمين العام ولجنة مناهضة التعذيب وغيرها من الهيئات أن حكومة تركيا لم تف بالتزامها بالتحقيق بشكل فعال في مصير القبارصة اليونانيين المفقودين؛ ويتعين عليها الشروع في تحقيق فعال في حالات الأشخاص الذين تم التعرف على رفاتهم، فضلا عن الناس الذين لا يزال مصيرهم مجهولا، ويجب السماح بالوصول دون قيد إلى جميع المعلومات ذات الصلة في محفوظاتها وكذلك إلى جميع المناطق ذات الصلة، بما في ذلك المناطق العسكرية، في قبرص وفي تركيا نفسها.

٣٣ - وأفاد بأن ثمة قضية إنسانية أخرى تثير قلقا بالغا تتمثل في ظروف معيشة الأشخاص المحصورين في الجزء المحتل من قبرص. فعلى الرغم من بعض التحسن في السنوات الأخيرة، لا يزال القبارصة اليونانيون الموارنة الذين يعيشون في المناطق المحتلة يخضعون للمضايقات وللقيود المفروضة على التنقل، وعدم الحصول على الرعاية الطبية والتعليم، كما يتعرضون للتعدي على حقوق الملكية وللحد من حريتهم في العبادة. ويعتبر تدمير ونهب التراث الديني والثقافي في المناطق المحتلة على نطاق واسع جريمة ليس فقط ضد قبرص، ولكن أيضا ضد البشرية جمعاء.

٣٤ - وأشار إلى أن بعض التطورات الإيجابية أدت مع ذلك، إلى إنعاش الأمل في التعايش السلمي بين مكونات الشعب القبرصي وفي مستقبل يلم الشمل. وسيبدأ ترميم دير القديس أندرياس، وهو من أهم المواقع الدينية في الجزيرة، في الأشهر القليلة المقبلة. وكذلك، ونتيجة لمنتدى الحوار بين الأديان الذي عقد بين الزعماء الدينيين المسلمين والمسيحيين في قبرص، قام أحد كبار رجال الدين المسلمين مؤخرا بإقامة الصلاة في مسجد بالقرب من مدينة لارنكا، في حين سمح لأحد الأساقفة، للمرة الأولى في أكثر من ١٨ أشهر، بزيارة أبرشيته ودير في شمال شرق قبرص.

٣٥ - وأضاف أن حكومته مستعدة لبذل جهود متجددة للتوصل إلى حل دائم وقابل للاستمرار للمساعدة على توحيد البلد. بيد أنه لكي تنجح تلك الجهود، يجب أن تتوقف الانتهاكات فورا: يجب أن تقوم تركيا بوضع حد لاحتلالها، وسحب قواتها وتنفيذ واحترام قرارات وتوصيات جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والهيئات الدولية الأخرى من أجل استعادة السلام والأمن، واحترام حقوق الإنسان والكرامة لجميع الناس في قبرص.

٣٦ - **السيد رشوان** (المملكة العربية السعودية): قال إن المملكة العربية السعودية قد أكدت دائما على مبادئ الإسلام، التي تضمن تنص على احترام حقوق الإنسان، إضافة إلى تنفيذها لالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية الخمسة لحقوق الإنسان التي انضمت إليها. وتكفل تشريعاتها حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك القوانين المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر والحماية من الإيذاء. وتم إنشاء العديد من المؤسسات الوطنية والأهلية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وكذلك آلية قوية لمراقبة التنفيذ.

٣٧ - وأفاد بأنه لا بد من التذكير بأهمية التنوع الثقافي والحقوق الثقافية للأمم والشعوب، ومن بينها الهوية العربية والإسلامية، التي تساهم في توثيق المبادئ والمفاهيم التي ترتكز عليها حقوق الإنسان مع تعزيز مبدأ الحوار والقواسم المشتركة بين جميع الشعوب والأمم. وأشار في هذا الصدد، إلى مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين

الأديان والثقافات في فيينا، الذي أنشئ بمشاركة كل من إسبانيا والنمسا، والذي يركز على التسامح والسلام والحوار والبعد عن التطرف.

٣٨ - وأعرب عن إدانة وفده للعنف الذي تمارسه إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - ضد الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين، الذين يعيشون فيها معيشة لا إنسانية وقاسية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحرك بسرعة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الموقف في الجمهورية العربية السورية وفرض وقف شامل لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد تحت إشراف الأمم المتحدة. ويجب أيضا بذل جهود منسقة لمساعدة حكومة ميانمار على إيجاد حلول سلمية ودائمة لأوضاع الأقلية المسلمة فيها، ودعم حق اللاجئين في العودة ومنحهم حق المواطنة والحقوق السياسية المتساوية، والقضاء على جميع الممارسات التمييزية ضد تلك الأقلية وحماية حريتها في الانتماء الديني.

٣٩ - **السيد وين ناينغ** (ميانمار): قال إن حكومته تعمل على جعل التشريعات في ميانمار متماشية مع الدستور ومع الصكوك الدولية. وقد سمحت بإنشاء الأحزاب السياسية، وبالتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ومكنت حرية التعبير ومنحت عفوا عاما لتعزيز المصالحة الوطنية، وتعتزم تحرير جميع سجناء الرأي بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وقد أبرمت اتفاقات لوقف إطلاق النار مع جميع الجماعات العرقية المسلحة في البلد تقريبا، مما يمهد الطريق لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وتركز إصلاحاتها الاقتصادية على استقرار الاقتصاد الكلي، والتخفيف من حدة الفقر، وزيادة الاستثمار وتوفير فرص العمل، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر.

٤٠ - وذكر أن ميانمار بلد متعدد الأعراق يزدهر فيه العديد من الأديان وتكفل فيه حرية العبادة بموجب الدستور. وتقوم حكومته بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق في أعمال العنف الطائفي في ولاية راكين لحل التوتر بين الطوائف وتعقد منتديات للحوار بين الأديان لتعزيز التعايش السلمي.

٤١ - وأفاد بأنه على الرغم من أن حكومته استقبلت ثماني زيارات من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، فإنها تعتقد بأن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان هو الوسيلة الوحيدة لمعالجة حالات حقوق الإنسان. وقامت بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان لمعالجة مزاعم الانتهاكات. وتتعاون اللجنة التي سيجري توسيع وظائفها قريبا من خلال قانون يصدر عن البرلمان، على الصعيد الإقليمي مع اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. كما تعمل حكومته على الصعيد الثنائي بشأن قضايا حقوق الإنسان مع الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي، وتتفاوض مع مفوضية حقوق الإنسان لتقديم المساعدة التقنية. وقد أحرزت تقدما في معالجة مسألة الجنود دون السن القانونية منذ التوقيع على خطة عمل مشتركة مع الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، ودعت وفدا من الفريق العامل المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) لزيارة ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٤٢ - وختم كلامه بالقول إنه تقديرا لتحسن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، ينبغي إنهاء الولايات القطرية المحددة التي فرضتها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان على البلد.

٤٣ - **السيد لاكوفيديس** (اليونان): قال إن انتهاكات حقوق الإنسان في قبرص التي نجمت عن الغزو التركي عام ١٩٧٤، واستمرار الاحتلال لم تتم معالجتها بعد على الرغم من العديد من قرارات الأمم المتحدة.

٤٤ - وذكر أن مسألة الأشخاص المفقودين تتسم بأهمية خاصة لحكومته، لأن هناك ٦٤ من مواطنيها بين المفقودين.

وعلى الرغم من أنه يأمل في إحراز تقدم في عمل اللجنة المشتركة بين الطائفتين المعنية بالمفقودين، فإنه يرى أن تركيا يجب أن تقوم بفتح تحقيق في هذه المسألة، كما هو مطلوب في حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠١، والسماح بالوصول إلى المحفوظات العسكرية التركية والمناطق العسكرية في الجزء المحتل من قبرص.

٤٥ - وأفاد بأن تركيا تمنع ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ من القبارصة اليونانيين النازحين من العودة إلى منازلهم، التي بيع كثير منها بشكل غير قانوني. ولا يزال تدفق المستوطنين الأتراك إلى المنطقة المحتلة مستمرا، بهدف تغيير التكوين الديمغرافي في قبرص في انتهاك لاتفاقيات جنيف. وقد تراجع عدد القبارصة اليونانيين المحصورين في المنطقة المحتلة إلى أقل من ٥٠٠ شخص الذين لا تحترم حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك حقوق الملكية والميراث.

٤٦ - وأضاف بأنه يجري تدمير التراث الثقافي والديني لقبرص المحتلة، ونهب العديد من المباني الدينية أو إتلافها، أو هدمها أو تحويلها إلى أغراض أخرى، وتهريب آلاف القطع الأثرية إلى الخارج.

٤٧ - وأردف أن المفاوضات بين الطائفتين تحت رعاية بعثة المساعي الحميدة للأمين العام هي السبيل الوحيد لتسوية المشكلة وفقا لقرارات مجلس الأمن ومبادئ الاتحاد الأوروبي. وأعرب عن أمله بأن تقوم تركيا أخيرا بإنهاء احتلالها غير القانوني وإصلاح سجلها في مجال حقوق الإنسان في قبرص.

٤٨ - **السيدة لاليتش سمايفيتش** (صربيا): قالت إن حكومتها تولي اهتماما كبيرا لحقوق الأقليات، ولا سيما حق الأقليات في صربيا في استخدام لغتهم الخاصة، الذي يعتبر شرطا أساسيا للتمتع بالعديد من الحقوق الأخرى. ويجب أن تتمتع الجاليات الصربية في بلدان أخرى في المنطقة أيضا بالحق في لغتها الخاصة بها والأبجدية السيريلية.

٤٩ - وذكرت أن حكومتها استقبلت الزيارة التي قامت بها المفوضة السامية لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠١٣، والزيارة التي قام بها المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وقبلت ما يقرب من جميع التوصيات التي قدمت عملا بالاستعراض الدوري الشامل الثاني، الذي أجري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وهي تولي اهتماما كبيرا لحقوق طائفة الروما واتخذت الخطوات اللازمة لإدماجها وتعزيز وضعها ومنع التمييز ضدها. وبذلت الجهود لمنع التمييز على أساس التوجه الجنسي، وقامت بتنظيم مؤتمرات، وعقد حلقات عمل، وتقديم عروض مسرحية وعروض سينمائية خلال أسبوع الاعتزاز في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ولكنها لم تعقد مسيرة الاعتزاز لأسباب أمنية.

٥٠ - وأفادت بأن حالة حقوق الإنسان في كوسوفو وميتوهيا لا تزال صعبة. وقد أكدت المفوضة السامية خلال زيارتها في حزيران/يونيه ٢٠١٣ على الحاجة إلى اعتماد أو تعديل التشريعات بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتحسين الحماية من التمييز، بما في ذلك خطاب الكراهية. وتشاطر حكومتها المخاوف التي أعربت عنها المفوضة السامية بشأن سيادة القانون واستقلال القضاء وطول الإجراءات القانونية والافتقار إلى حماية الشهود وإنفاذ قرارات المحاكم، والتي تؤدي إلى فقد الثقة في النظام القضائي في أوساط الصرب وغيرهم من غير الألبان. وتم إتلاف الأدلة التي قامت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بجمعها على الجرائم التي ارتكبت في كوسوفو وميتوهيا نتيجة هجمات الحرق العمد في صيف عام ٢٠١٣. ومن شأن هذه التطورات أن تعيق التحقيقات في مصير الأشخاص المفقودين وفي مزاعم الاتجار بالأعضاء البشرية التي قدمها مقرر لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا في

عام ٢٠١٠. ولم تتحقق العدالة للصرب ضحايا المجازر التي جرت في تموز/يوليه ١٩٩٩ وآذار/مارس ٢٠٠٤.

٥١ - وأضافت أن الحق في المشاركة في الانتخابات أمر أساسي للمجتمعات الديمقراطية. وإن من شأن محاولة المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو وميتوهيا منع النازحين داخليا من المشاركة في الانتخابات المقررة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، في حال نجاحها، أن يبطل النتائج. وتؤدي الهجمات اليومية التي يتعرض لها الصرب في كوسوفو وميتوهيا إلى جعل الحياة الطبيعية مستحيلة وتشهد على وجود مشكلة منهجية.

٥٢ - وختمت كلامها بقولها إن حكومتها تحافظ على الحوار مع بريشتينا لما فيه مصلحة التوصل إلى حل مستدام لتمتع جميع الطوائف في كوسوفو وميتوهيا بحقوق الإنسان. بيد أن الأفعال الانفرادية لا تساهم في التسوية السلمية للمنازعات، وبالتالي، فإن حكومتها لا تعترف باستقلال كوسوفو المعلن من جانب واحد.

٥٣ - **السيد ري تونغ إيل** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): إن حكومته تدين قيام الدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة، بغزو الدول ذات السيادة وذبح المدنيين تحت ذريعة ''الحرب على الإرهاب''. وتعزز تلك البلدان عدم الاستقرار الاجتماعي من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات الأيديولوجيات والنظم الاجتماعية المختلفة والتحريض على النزاعات المسلحة لإسقاط الحكومات الشرعية. وتقوم بتوجيه اتهامات لا أساس لها من الصحة وتحركها دوافع سياسية ضد فرادى البلدان النامية، مما يلحق الضرر بالحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان. وفي محاولة لفرض قيمها الخاصة، تعتمد ما يسمى قرارات حقوق الإنسان التي تستهدف البلدان النامية، في مثال واضح على التسييس والانتقائية والكيل بمكيالين، لأن الدول الغربية في الواقع تعتبر مسؤولة بشكل أساسي عن انتهاكات حقوق الإنسان. ويتعين عليها أن تهتم بوضعها الداخلي قبل انتقاد سجل حقوق الإنسان في بلدان أخرى.

٥٤ - وذكر أن يتبغي تقديم تعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان التي جرت في الماضي. وقد ارتكبت اليابان جرائم غير عادية ضد الإنسانية خلال احتلالها لكوريا في القرن العشرين، وقامت بالقوة بتجنيد واختطاف ٨،٤ ملايين وذبح مليون من الكوريين، وإجبار ٢٠ ٠٠٠ من النساء على الاسترقاق الجنسي. بيد أن الحكومة اليابانية رفضت بإصرار أن تعترف بجرائمها بل إنها تقوم بتمجيد تاريخها العدواني. ويحث وفده على تسوية الوضع.

٥٥ - وأفاد بأن حكومته تعمل على تعزيز حقوق الإنسان بما يتماشى مع تعاليم زوتشيه وتسعى باستمرار إلى تعزيز رفاه شعبها على الرغم من الضغوط السياسية والاقتصادية والتهديدات العسكرية المستمرة. وستواصل السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة لشعبها، وبالتالي الدفاع عن حقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتها الدولية.

٥٦ - **السيدة دافيلا دافيلا** (كولومبيا): قالت إن حكومتها تنتهج سياسة شاملة في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، التي أدرجت في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وهي تولي اهتماما خاصا لضحايا النزاع المسلح الداخلي ولاستعادة الأراضي، وسنت قانونا في عام ٢٠١١ أدى إلى مساعدة مئات الآلاف من الأشخاص المتضررين من العنف والنزاع المسلح الداخلي؛ وحصل الكثيرون من الضحايا على تعويضات ويتلقون المساعدة على إعادة بناء حياتهم، وتم وضع الخطط اللازمة لمنح التعويضات الفردية والجماعية وأنشئت جميع اللجان الخاصة بالعدالة الانتقالية على الصعيدين البلدي والوطني. وفي إطار عملية إعادة الأراضي، قامت حكومتها بتوفير

القروض والإعفاء من الضرائب، وتقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية والإعانات للإسكان، بما في ذلك تقديم المساعدة للمجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي. كما تم توفير الحماية الطارئة للأشخاص الذين تعرضوا للخطر بسبب مشاركتهم في عملية إعادة الأراضي. وتم إنشاء وحدة للحماية الوطنية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك أعضاء النقابات ومنظمات حقوق الإنسان، وممثلو الضحايا والمجتمع المدني والمزارعون، وأعضاء الجماعات العرقية.

٥٧ - وذكرت أن حكومتها اعتمدت تدابير ترمي إلى منع الجماعات المسلحة غير المشروعة من تجنيد الأطفال، وملاحقة الجناة وتوفير الحماية وسبل الانتصاف للأطفال والمراهقين الذين انفصلوا عن هذه الجماعات. ويقدم المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة الدعم لهؤلاء الأطفال من خلال استعادة حقوقهم ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع، وتعمل اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع قيام الجماعات المسلحة غير الشرعية بتجنيد واستخدام الأطفال، وتحديد المناطق التي يعتبر فيها ذلك أكثر انتشارا ومكافحة العنف الجنسي.

٥٨ - وأفادت بأن حكومتها، على مدى العامين الماضيين، وفي إطار سياستها الشاملة في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، نجحت إلى حد كبير في الحد من الفقر، وتطبيق مجانية التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية للجميع وقامت بتنظيم برامج للتدريب في مجال حقوق الإنسان لأفراد الجيش والشرطة.

٥٩ - وأضافت أن كولومبيا على استعداد لتبادل ممارساتها الجيدة وخبراتها مع الدول الأخرى. واتفقت حكومتها مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على تمديد الولاية الحالية لمكتب المفوضية في كولومبيا لسنة واحدة، اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، لتعزيز الأنشطة في كولومبيا في مجال حقوق الإنسان.

٦٠ - **السيدة نتابا** (زمبابوي): قالت إن حكومتها قد أنشأت عددا من المؤسسات المستقلة، والضمانات الدستورية وأطر السياسات الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لمواطنيها: فدستورها الجديد محوره الناس وينص على ضمانات شاملة لحقوق الإنسان، بما في ذلك جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تقوم الحكومة بتنفيذ برنامج لإصلاح الأراضي وسياسة للتمييز الإيجابي لصالح الشعوب الأصلية وتمكينها الاقتصادي. ومع ذلك، فإن جهود حكومتها لتعزيز الرفاه الاقتصادي لمواطنيها، من خلال برامج الإصلاح الزراعي والتمكين الاقتصادي، تتعرض للعرقلة من جراء العقوبات الاقتصادية غير القانونية التي تفرضها بعض الدول الغربية. وتكرر حكومتها دعوتها إلى رفع تلك العقوبات فورا ودون شروط.

٦١ - وذكرت أن المسؤولية السيادية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تقع أولا وقبل كل شيء على الدول، التي ينبغي أن تحدد سياستها الخاصة بها في هذا الصدد. ويتعين على المجتمع الدولي أن لا يقدم المساعدة إلا بناء على طلب من البلد المعني. وينبغي أن لا تستغل حقوق الإنسان كغطاء للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، نظرا لأنه ليس لأي بلد السلطة الأخلاقية لإدانة تحديات حقوق الإنسان التي تواجه في أماكن أخرى. ولا ينبغي استخدام حقوق الإنسان كأداة للدعاية أو أداة سياسية لتشويه سمعة دول أخرى في الوقت الذي تتواصل فيه المصالح الأنانية التي تؤدي إلى تقويض المصالح الوطنية للدول المستهدفة. وبدلا من ذلك، ينبغي تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال الحوار البناء والتعاون الحقيقي القائم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم الانتقائية وتوخي الحياد.

٦٢ - وأفادت بأن الاتجاه نحو توسيع مفهوم حقوق الإنسان، دون موافقة الدول الأعضاء، فضلا عن الاتجاه نحو إعادة تفسير صكوك حقوق الإنسان القائمة بما هو أبعد من المعنى الذي قصده واضعو النصوص الأصلية والبلدان التي صادقت عليها يدعو للقلق العميق. ويرفض وفدها محاولات ترويج فئات جديدة من الحقوق ليس لها وضع قانوني دولي. ويلاحظ الوفد بقلق بالغ أن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقع بصورة متزايدة فريسة لنفوذ بعض الحركات الدولية لحقوق الإنسان التي تدعمها وتمولها بشكل جيد جماعات الضغط التي تتعارض مصالحها مع الغالبية العظمى من الناس، ولا سيما في البلدان النامية. وتعتبر شرعية تلك الآليات المعنية بحقوق الإنسان على المحك.

٦٣ - وأضافت أن جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتساوية ومتكافلة. وتبذل اللجنة طاقة لا حدود لها في تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، ولكن اهتمامها بتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للناس غير كاف على الإطلاق. ويجب أن تكون هناك علاقة بين عمل اللجنة واحتياجات الناس، وخاصة الفقراء ومجتمعاتهم المحلية، التي تعاني من البطالة والمرض والجريمة واليأس. وينبغي للجنة أن تدافع عن الحق في التنمية الاقتصادية والازدهار لجميع الناس من أجل مساعدتهم على أن يصبحوا منتجين ومعتمدين على ذاتهم. ولا يؤدي وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة مع الحقوق المدنية والسياسية إلى تقويض حقوق الناس الفردية، كما يدعي البعض؛ وتعتقد حكومتها اعتقادا راسخا بأن الحقوق الاقتصادية هي من حقوق الإنسان، وهي ضرورية لرفاهية الإنسان.

٦٤ - وأردفت أن الجهود الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان يجب أن تدعم حق الشعب في الثقافة عن طريق إيلاء اهتمام خاص للخصوصيات الثقافية في مختلف أنحاء العالم. وينبغي ألا يؤدي تعزيز حقوق الإنسان بأي وسيلة كانت إلى الانتقاص من التعددية الثقافية، ويعتبر الحق في الثقافة أمرا حيويا لإشهار وحماية تقاليد البشرية وإبداعها. وعلاوة على ذلك، يقع على عاتق الحكومات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، الالتزام الأولي بتعزيز القيم الثقافية لمواطنيها والحفاظ عليها. ولا تزال زمبابوي ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان لمواطنيها، وترحب بالتعاون الدولي لتحقيق هذه الغاية.

٦٥ - **السيد إيلير** (تركيا): قال إن الوضع عبر الحدود في الجمهورية العربية السورية مؤسف وغير مقبول. وتعمل مختلف التقارير في الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات على تصوير الانتهاكات النكراء لحقوق الإنسان هناك، بما في ذلك استمرار قيام السلطات السورية بالاستخدام العشوائي للقوة العسكرية، وشن هجمات واسعة النطاق ضد المدنيين، وعرقلة المساعدات الإنسانية والحرمان التعسفي منها، والاعتقالات التعسفية، وحالات الوفاة في الحجز. وعلى الرغم من النداءات العديدة لتصحيح هذا الوضع، تشير التقارير الأخيرة إلى أن الآلاف من المدنيين لا يزالون تحت الحصار. وقد ازدادت وحشية السلطات ضد مواطنيها باطراد في كل مرحلة من مراحل الأزمة. وكان من دواعي الأسف، أنها تضمنت استخدام أسلحة الدمار الشامل.

٦٦ - وأشار إلى أن إدانات اللجنة المتكررة لهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع تعتبر أمرا حيويا من أجل مواصلة التركيز على الوضع الإنساني غير المقبول الذي أوجده النظام السوري والميليشيات التابعة له. وتعتبر تركيا من الدول التي تدعم الشعب السوري حقا في نضاله لتحقيق تطلعاته المشروعة من أجل مجتمع ديمقراطي وتعددي، تهيمن فيه مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون.

٦٧ - **السيد منانو** (أوغندا): قال إن حكومته تنفذ السياسات والبرامج التي تكفل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتشمل تلك السياسات والبرامج أحكاما دستورية تنص على حماية الحريات الفردية كالتفاوض الجماعي، وذلك بهدف تحسين ظروف العمل، والمشاركة في الحكم الديمقراطي من خلال انتخابات دورية، في ظل نظام الديمقراطية التعددية التي أنشئ عام ٢٠٠٥. وقامت الحكومة بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٧ لرصد حالة حقوق الإنسان في البلد؛ ويمكن لضحايا الانتهاكات أن يقدموا شكاواهم أمام اللجنة أو المحاكم العادية، ويمكن أن تأمر بالإفراج عن المعتقلين ودفع تعويضات للضحايا من بين السبل القانونية وسبل الانتصاف الإدارية الأخرى. كما قامت حكومته بإنشاء نظام قضائي مستقل ونزيه لتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الأفراد. وفي عام ٢٠٠٥، قامت بسن قانون بشأن الحصول على المعلومات، الذي أدى إلى إنشاء أكثر من ١٠٠ محطة خاصة للإذاعة تعمل على موجات FM، و ١٠ من وسائل الإعلام المطبوعة، و ٢٢ محطة للبث التلفزيوني.

٦٨ - وذكر أن جميع حقوق الإنسان مترابطة ويعزز بعضها بعضا. ويؤدي احترام الفرد إلى تيسير التمتع بجميع حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية. وأشار في هذا الصدد، إلى أن حكومته تقوم بتنفيذ سياسات وبرامج تتضمن مدخلات من مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك البرامج الموجهة لصالح الفئات الضعيفة والمهمشة. وقد ساهمت تلك السياسات والبرامج في النمو الاقتصادي المطرد على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية وساعدت على تخفيض مستويات الفقر في جميع أنحاء أوغندا. وتلتزم حكومته بصياغة وتنفيذ سياسات وتدابير جديدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لشعبها.

٦٩ - **السيد إشراق جهرمي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن التنوع الثقافي ضروري للنهوض بالإنسانية ورفاهها، وينبغي تقديره حق قدره وقبوله، نظرا لأنه يساعد على تعزيز الإبداع والدينامية والعدالة الاجتماعية والتسامح والتفاهم المتبادل والسلم الدولي. وفي هذا الصدد، يعمل القرار الذي يصدر كل سنتين عن حركة بلدان عدم الانحياز، بعنوان ''حقوق الإنسان والتنوع الثقافي''، على تمهيد الطريق لإجراء حوار بناء حول ما هو مطلوب من أجل الاستفادة من مختلف الموروثات الثقافية في تعزيز عالمية حقوق الإنسان. وينبغي للمجتمع الدولي، من أجل الحد من الاتجاهات المتزايدة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في العالم وتعزيز الوئام، ألا يكتفي بمراعاة الخصوصيات الدينية والوطنية، بل والتنوع الثقافي أيضا مراعاة جادة.

٧٠ - وذكر أنه على الرغم من أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتساوية، تتواصل هيمنة الانتقائية والاستغلال الاقتصادي والسياسي على النظام الدولي الحالي. ولا يمكن للاعتبارات السياسية أن تعرقل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وعلى الرغم من التأكيدات المتكررة بشأن الطابع الشامل لجميع حقوق الإنسان، فقد تم التشديد على نحو لا مبرر له على الحقوق المدنية والسياسية، وينبغي بذل الجهود لمكافحة الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المدعومة بشعور من التضامن مع المحرومين والاستعداد لاتخاذ إجراءات ملموسة.

٧١ - وأفاد بأن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، ويجب أن تدمج في عمل الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال التنمية هدفا بعيد المنال، مع وجود ثغرات مستمرة في التنفيذ والعديد من الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها، مما يعكس بوضوح الحاجة إلى إرادة سياسية أقوى وصك جديد ملزم قانونا من شأنه أن يتطلب من البلدان المتقدمة توفير الدعم المالي المستدام ونقل التكنولوجيا. وفي حين أنه تقع على عاتق الدول المسؤولية

عن تعزيز الحق في التنمية، فإن التعاون الدولي ضروري لتحقيق ذلك بشكل حقيقي.

٧٢ - وأضاف أنه ينبغي أن لا تستخدم التدابير المفروضة من جانب واحد والعقوبات الاقتصادية والمالية كأدوات للإكراه السياسي؛ ولا يجوز بأي حال من الأحوال حرمان أي شعب من وسائل عيشه ومن التنمية. وأعرب في هذا الصدد، عن ترحيبه بتقرير الأمين العام عن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد (A/68/211)، وعن تأييده للطلب من مجلس حقوق الإنسان بأن تقوم المفوضية بتنظيم حلقة عمل عن أثر تطبيق التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد على تمتع السكان المتضررين بحقوق الإنسان، ولا سيما أثرها الاجتماعي والاقتصادي على المرأة والطفل في الدول المستهدفة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:١٠.